FO: NEFC/2008/3

A

January 2008

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

هيئة غابات الشرق الأدنى

الدورة الثامنة عشرة

الخرطوم، جمهورية السودان

18 -21 فبراير/شباط 2008

الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في النظم الايكولوجية القاحلة وشبه القاحلة في الشرق الأدنى

إدارة الغابات وأراضي الرعي

1 - تتصل الغابات في إقليم الشرق الأدنى اتصالا وثيقا بإدارة المراعي ومكافحة تدهور الأراضي والتصحر. وقد أوصى أعضاء هيئة غابات الشرق الأدنى بدمج أنظمة وبرامج الغابات والمراعي معا بصورة وثيقة بما في ذلك تلك التي تدعمها المنظمة ودمج قضايا المراعي في عمل الهيئة.

2 - وقد اجتمع خبراء الغابات والمراعي من 10 بلدان من بلدان الشرق الأدنى في القاهرة، مصر، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007 لمناقشة سبل تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على رصد المراعي واستخدام التقنيات الحالية؛ ولتدعيم التنسيق فيما بين البرامج الفرعية للغابات والمراعي بغرض تحسين البيانات والمعلومات المتعلقة بالمراعي، والنهوض باستدامة الموارد. وأعد الخبراء وثيقة عمل تتألف من توصيات بشأن أنشطة البرامج الفرعية في الشرق الأدنى وخطوط توجيهية للبلدان الأعضاء تتعلق بمنهجية رصد المراعي فضلا عن جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها. كما أعد الخبراء توصيات محددة بشأن برنامج إقليمي تعاوني للنهوض بمهارات الموظفين الوطنيين فيما يتعلق برصد المراعي وتطبيق التقنيات الحديثة، ولإنشاء شبكة إقليمية غير رسمية للممارسين في مجال المراعي والغابات. ووجهوا نداءً متجددا قويا للمنظمة لزيادة التآزر فيما بين برامجها المتعلقة بالمراعي وتلك الخاصة بالغابات.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة علي موقع المنظمة: www.fao.org

3 - **نقطة للمناقشة:** قد يرغب أعضاء هيئة غابات الشرق الأدنى الموافقة على توصيات حلقة العمل ودمج الأنشطة في عملية متابعة أعمال الهيئة.

السياسات والقوانين والمؤسسات

4 - اتخذت طوال السنوات القليلة الماضية مبادرات جديرة بالثناء في الإقليم وجهت إلى (1) صياغة أو تعزيز السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات أو (2) إعادة تنظيم المؤسسات الحرجية.

5 - وقد أجرت الجزائر والمغرب وتونس عملية إعادة تنشيط سليمة لسياساتها وتشريعاتها الحرجية حيث أكدت الإدارة المستدامة والتشاركية للموارد الحرجية وأدخلت الاستخدام متعدد الأبعاد لغاباتها. وتضطلع الأردن وسورية ومصر الآن بعملية مراجعة لسياساتها وتشريعاتها ذات الصلة بالغابات.

6 - ويتباين الإطار القانوني للغابات فيما بين البلدان في إقليم غرب آسيا. فالقوانين التي تنظم الإدارة الحرجية في بعض البلدان تركز بالدرجة الأولى على عمليات الحظر والتقييد، وتتجاهل قضايا التخطيط والإدارة والتنمية. وحتى على الرغم من أن السياسات في هذه البلدان تؤكد باستمرار على أهمية زيادة مشاركة الجمهور واللامركزية، فإن ذلك لم يظهر بعد في تشريعاتها. وتقتصر التشريعات الحرجية في البلدان التي لديها أقل قدر من الغطاء الحرجي، على القوانين العامة المتعلقة بحماية البيئة (البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة)، ولوائح الرعي (الكويت وعمان)، وتحديد المناطق المحمية للمنغروف (البحرين وقطر). وتطبق لوائح الغابات وأراضي الرعي في المملكة العربية السعودية منذ عام 1978، وتعالج عملية تنظيم الحماية والاستغلال للنباتات والغابات وأراضي الرعي. وعلاوة على هذه القوانين، تضطلع التعاليم الدينية بدور هام أيضا في حماية الموارد الحرجية.

7 - وقد وضعت معظم البلدان في آسيا الوسطى والقوقاز إطارا قانونيا وتنظيميا سليما للغابات. غير أن المشكلة الجوهرية المتعلقة بضعف تنفيذ السياسات والتشريعات مازالت حرجة، وينشأ ذلك إلى حد كبير عن ضعف القدرات المؤسسية. ومازالت الإدارة تطبق مركزيا إلى حد كبير، كما تواجه مشاكل مالية وتقنية جسيمة. وتضطلع الوكالات الحكومية الأخرى في كثير من الأحيان بدور هام في الترويج للإدارة المستدامة للغابات مثل تلك المعنية بالزراعة والاقتصاد والتعليم والإحصاءات. وتقع مسؤولية إدارة المناطق المحمية على نفس الوكالة/ الإدارة الحكومية المسؤولة عن إدارة الغابات في بعض البلدان، في حين تتوزع هذه المسؤولية في بلدان أخرى على مؤسسات مختلفة. ومن ناحية أخرى فإن مشاركة القطاع الخاص في قطاع الغابات وخاصة في ملكية وإدارة الغابات، هي مشاركة محدودة. ومع تسارع وتيرة التوسع العمراني، وشيوع استخدام الماء العادم في الري، تولي البلدان في الإقليم اهتماما متزايدا للغابات الحضرية وخاصة من خلال إنشاء المساحات الخضراء.

8 - وفي هذا الصدد، يمكن لصانعي القرارات على المستوى الوطني النظر في الجوانب والخيارات التالية:

- تعزيز التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي
- دعم استثمارات أصحاب الغابات والأراضي الشجرية الأخرى
- التشجيع على تنويع الأسواق الخاصة بالمنتجات والخدمات الحرجية
- إنشاء وكالة حكومية مستقلة للغابات (مكتب الغابات).

نقاط للمناقشة:

9 - قد يرغب أعضاء هيئة غابات الشرق الأدنى في وضع توصيات نوعية، بما في ذلك دعم المنظمة، لتحقيق الأهداف المدرجة أعلاه والنظر بصورة محددة في الوسائل الرامية إلى:

- تعزيز النهج المتكاملة للإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية؛
- تدعيم عملية وضع وتنفيذ سياسات الغابات والمراعي؛
- تعزيز عملية صياغة القوانين ذات الصلة أو تعديلها وإنفاذها.

النهج التشاركية

الوضع الراهن

10 – تخضع جميع الغابات في إقليم الشرق الأدنى تقريبا، مع استثناءات قليلة، للملكية العامة. وفي حين أن ملكية الغابات ليست الوسيلة الوحيدة لمشاركة سكان الريف وأصحاب الشأن في إدارة الغابات، فإن اتفاقات إدارة الغابات العامة يمكن أن توفر أيضا هذه الفرص إلاّ أن الغابات التشاركية مازالت محدودة في الإقليم.

الفرص

11 – ثمة فرصة متنامية لإشراك أصحاب الشأن في صون وإدارة الغابات وأراضي الرعي، مع تحقيق التنمية الاقتصادية، وارتفاع مستوى التعليم، وانتشار المعلومات وزيادة وعي المجتمع المدني بالقضايا البيئية. ويمكن الاستفادة من القدرات المتوافرة لدى أصحاب الشأن في إقامة الشراكات مع إدارات الغابات الحكومية التي هي في أمس الحاجة إلى الحصول على هذا الدعم. ومن الطبيعي أن يسعى المواطنون مع تزايد قدراتهم الخاصة إلى البحث عن سبل لمشاركتهم في عمليات صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم. وينبغي النظر إلى هذا الاهتمام الاجتماعي على أنه فرصة سانحة.

12 – وقد قام عدد قليل من البلدان مثل أفغانستان والأردن وقيرغيزستان وباكستان وتونس مؤخرا بسن أو مراجعة تشريعاتها الحرجية مما يوفر فرصا أفضل للغابات التشاركية. وتقوم بلدان أخرى حاليا بصياغة تشريعات تقتفي نفس الاتجاه (الجزائر ومصر وسورية وأوزبكستان).

المعوقات

13 – يتمثل أحد الأسباب الرئيسية لفشل التدخلات السابقة أو الجارية في قطاع الغابات على مستوى المجتمع المحلي في انعدام الثقة بين إدارات الغابات والمجتمعات المحلية. وينشأ هذا الوضع في كثير من الأحيان عن مقاومة إدارات الغابات للتغيير، وعدم اعترافها بالحقوق والقدرات العرفية.

الطريق إلى الأمام

14 – يمكن أن يوفر الدور المتزايد للقطاع الخاص والمجموعات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني فرصا جديدة لتحقيق منتجات حرجية وخدمات بيئية.

15 – غير أن الغابات التشاركية تتطلب إطارا مؤسسيا مواتيا. ويستغرق تغيير المواقف الراسخة والتصورات والممارسات بعض الوقت. ويتعين إدخال الابتكارات بطريقة متدرجة بما يمنح جميع المعنيين– من وزراء الحكومات المركزية إلى سكان الغابات النائية– الوقت الكافي لتطبيق التغييرات كما أن ذلك يساعد على بناء شعور بالملكية للموارد الحرجية بين المجتمعات المحلية و/أو أصحاب الغابات الذين استبعد الكثير منهم عن هذه الموارد لعدة عقود بسبب سياسات الإدارة الحرجية التي تصدر من المستويات العليا للمستويات القاعدية.

16 – ويتعين، لكي تدار الغابات بواسطة أصحاب الشأن بطرق مستدامة وتساعد على التخفيف من وطأة الفقر، أن تتسم حقوق الملكية بالوضوح وأن تكون طويلة الأجل وآمنة.

17 – وفي إقليم الشرق الأدنى، لا يفكر المزارعون على أساس مناطق منفصلة من الغابات والأراضي الزراعية بل على أساس مناطق زراعية شاملة تتخللها الأشجار. وعلى ذلك فإن الغابات في حاجة إلى الإدراج بصورة أفضل في استخدامات الأراضي الأخرى وخاصة الزراعة وإدارة المراعي. وعلاوة على ذلك، يتزايد الآن الإدراك بأن للغابات دورا هاما في القطاعات الأخرى مثل السياحة الايكولوجية الحرجية وغير ذلك من الأنشطة المدرة للدخل.

تعبئة الموارد المحلية

18 – يعتبر التمويل الكافي شرطا أساسيا مسبقا هاما للإدارة المستدامة للغابات. وقطاع الغابات في الإقليم غير موات من الناحية التجارية حيث أن السياسات الحرجية الحالية تؤكد على الأدوار الايكولوجية والاجتماعية للغابات وليس على إنتاج الأخشاب، وهي أدوار محدودة من حيث الظروف المناخية وظروف التربة وغير ذلك من الظروف. ولذا فإن قطاع الغابات يحصل في كثير من الأحيان على الدعم من القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

19 – ونظرا لأن معظم المنافع الاجتماعية والبيئية من الغابات ليست قابلة للتسويق، فإن من المتعذر وضع قيمة نقدية لهذه المنافع.

20 – وقد أرسل في أكتوبر/ تشرين الأول 2007 استبيان إلى جميع رؤساء قطاعات الغابات (أو المؤسسات المماثلة) في بلدان إقليم الشرق الأدنى. وكان معدل الرد متواضعا وعلى ذلك لا يمكن استخلاص نتائج منه، إلاّ أن الجدول 1 أدناه يوفر مؤشرا على نطاق وكمية التمويل لقطاع الغابات في عدد مختار من البلدان، ويبين ضعف الميزانية المخصصة لهذا القطاع.

21 – فالمخصصات في الميزانيات الوطنية لمعظم بلدان الشرق الأدنى، لتنمية قطاع الغابات ليست كافية. وتمول الغابات عادة من الميزانيات العادية وميزانيات التنمية وفي بعض الأحيان من أموال من خارج الميزانية والمنح والقروض.

22 – ويعتبر الشرق الأدنى، مع وجود عدد كبير من البلدان المنتجة للنفط والغاز، من بين أكثر الأقاليم ثراءً في العالم، وتقدم بعض المؤسسات دعما ماليا كبيرا للكثير من البلدان النامية. ويصعب مع هذا الوضع المقترن بالصراعات المسلحة في بعض البلدان، أن يجتذب الإقليم دعما دوليا لتنمية الغابات والموارد الطبيعية.

الجدول 1

الموارد المالية المخصصة لقطاع الغابات في بعض بلدان إقليم الشرق الأدنى (بالدولارات الأمريكية)

البلد	ميزانية الغابات		المؤسسات الأخرى	الزراعة	المصادر
	الوطنية	الدولية			
قبرص	56 000 000	2 600 000		55 000 000 (بما في ذلك البحوث)	الاتحاد الأوروبي
المغرب	135 000 000	20 000 000		257 000 000	قرض
تونس	30 000 000	15 000 000	3 000 000	400 000 000	
اليمن	336 000		650 000 حدائق عامة	192 000 000	

23 - **قد ترغب الهيئة في أن تناقش:**

- كيفية تعبئة الأموال والحصول عليها لقطاع الغابات بالنظر أيضا إلى تزايد الشواغل بشأن تدهور البيئة وتغير المناخ ونوافذ التمويل الجديدة التي قد توفر هذه الأموال؛
- كيفية تعزيز الاستثمارات في الغابات المزروعة وعمليات غرس الأشجار الأخرى؛
- كيفية إشراك المؤسسات المالية الإقليمية في تمويل البرامج الإقليمية والوطنية الأساسية مثل برامج العمل لمكافحة التصحر، وإقامة الأحزمة الخضراء والإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه على سبيل المثال.